

التوزيع: عام  
E/ESCWA/SD/1994/9

٧ آذار/مارس ١٩٩٥

ARABIC

الأصل: بالعربية

## اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

### خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٥



الامم المتحدة  
نيويورك ١٩٩٤

95-0092

## المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١	٨-١	أولا- بيان المهمة . . . . .
٢	٢٢-٩	ثانيا- الإطار العام . . . . .
٥	٤٤-٢٣	ثالثا- الأهداف الاستراتيجية للمرأة العربية المستمرة من مجالات الاهتمام الحاسمة والإجراءات التي يتوجب اتخاذها . . . . .
٥	٢٥-٢٣	ألف- ضمان حقوق المرأة العربية في المشاركة في هيئات وآليات السلطة ومواقع صنع القرار . . . . .
٧	٢٧-٢٦	باء- تخفيف عبء الفقر عن المرأة العربية . . . . .
١٠	٢٩-٢٨	جيم- ضمان تكافؤ الفرص للمرأة العربية في التعليم بجميع مستوياته . . . . .
١٣	٣١-٣٠	DAL- ضمان تكافؤ الفرص في حصول المرأة العربية على الخدمات الصحية . . . . .
١٥	٣٤-٣٢	هاء- تعزيز اعتماد المرأة العربية على الذات اقتصاديا وقدراتها لدخول سوق العمل . . . . .
١٨	٣٧-٣٥	واو- التغلب على آثار الحروب والاحتلال والنزاعات المسلحة على المرأة العربية . . . . .
٢٠	٣٩-٣٨	زاي- القضاء على العنف ضد المرأة . . . . .
٢٢	٤٢-٤٠	حاء- مساعدة المرأة في إدارة الموارد الطبيعية وصون البيئة . . . . .
٢٤	٤٤-٤٣	طاء- استخدام وسائل الاتصال بفعالية لتعزيز الأدوار في المجتمع وتحقيق المساواة بين الجنسين . . . . .
٢٦	٤٥	رابعا- الترتيبات المالية . . . . .
٢٧	٥٣-٤٦	خامسا- الترتيبات المؤسسية لتنفيذ ورصد خطة العمل العربية . . . . .

## أولاً - بيان المهمة

-١- تنفيذا للقرار ٧/٣٧ الذي اتخذته لجنة مركز المرأة التابعة للأمم المتحدة بشأن الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة الذي سيعقد في بيجينغ في عام ١٩٩٥، وتنفيذا للقرارات ذات الصلة التي اتخذتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وجامعة الدول العربية، تم عقد اجتماع تحضيري برعاية سمو الأميرة بسمة بنت طلال، رئيسة اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة، وذلك في عمان خلال الفترة من ٦ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، على مستوىين، أولهما اجتماع الخبراء بشأن خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة، وثانيهما الاجتماع رفيع المستوى لاعتماد هذه الخطة. وتعاونت الأمانة التنفيذية للاسكوا والأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث في عقد الاجتماع وتنظيمه.

-٢- ويهدف الاجتماع إلى صياغة خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة وتوحيد الرؤى والآراء والآفاق العربية لتقديمها إلى المؤتمر العالمي الرابع للمرأة الذي سيعقد في بيجينغ في عام ١٩٩٥ وذلك مساهمة من المنظمة العربية في المنهاج العالمي للنهوض بالمرأة.

-٣- وتستند خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٥ ("خطة العمل العربية") إلى استراتيجيات نيروبي التطلعية والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والمرأة والطفل والمؤتمرات الدولية ذات العلاقة بالمرأة وخاصة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (١٩٩٠)، ومؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية (١٩٩٢)، ومؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (١٩٩٣)، ومؤتمر الدولي للسكان والتنمية (١٩٩٤) (\*).

-٤- تنطلق خطة العمل العربية من مقومات الحضارة العربية وقيم الأديان السماوية والحضارة الإنسانية التي تحترم حقوق المرأة كإنسان وتؤمن بمشاركتها في عملية التنمية وثمارها شرطاً لشمولها واستدامتها. واستناداً إلى قدرة تلك المقومات على التجديد الحضاري والثقافي، فإن خطة المرحلة القادمة ترتكز على تغيير الصورة والأدوار النمطية السلبية للمرأة والارتقاء بها في اتجاه المساواة والمشاركة والعطاء الكامل.

-٥- وتتضمن خطة العمل العربية الأهداف والسياسات والإجراءات الرامية إلى تمكين المرأة من ممارسة حقوقها كاملة والقيام بمسؤولياتها في تنمية المجتمع، وذلك في إطار منهاج العمل العالمي الذي يحث على إزالة العقبات المتبقية أمام دمج المرأة في عملية التنمية المستدامة.

-٦- وتستند خطة العمل العربية أساساً إلى التقارير وخطط العمل الوطنية التي تضمنت المؤشرات الإحصائية التي اعتمدتها لجنة مركز المرأة التابعة للأمم المتحدة وعممتها الأمانة العامة للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، آخذة في الاعتبار توصيات اجتماع فريق الخبراء الذي عقد من ٦ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ ومنهاج عمل المنظمات غير الحكومية للمنطقة العربية الذي اعتمدته منتدى عمان للمنظمات غير الحكومية المنعقد في عمان في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ والتوصيات الصادرة عن الاجتماع الاستشاري المعنى بالشباب في منطقة الاسكوا والمعقد في عمان في الفترة من ٢ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وتهدف هذه الخطة إلى معالجة أولويات المنطقة في ضوء القضايا التي أدرجت في المشروع الأول لمنهاج العمل

(\*) تحفظ وفد جمهورية السودان على عبارة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (١٩٩٤).

الذي اعتمدته لجنة مركز المرأة التابعة للأمم المتحدة في الدورة الثامنة والثلاثون (مرفق الوثيقة E/CN.6/1994/10)، وذلك على النحو التالي:

- (أ) عدم المساواة بين الرجل والمرأة في تقاسم السلطة وصنع القرار على جميع الصعد;
- (ب) عدم كفاية الآليات على جميع الصعد لتعزيز النهوض بالمرأة;
- (ج) الافتقار إلى الوعي بحقوق الإنسان للمرأة المعترف بها دولياً ووطنياً، والالتزام بها;
- (د) عباء الفقر الدائم والمتسايد الواقع على المرأة;
- (ه) عدم مساواة المرأة في إمكانية الوصول إلى عملية تحديد الهياكل والسياسات الاقتصادية والعملية الانتاجية نفسها والمشاركة فيها؛
- (و) عدم المساواة في امكانية الحصول على خدمات التعليم والصحة والخدمات ذات الصلة والسبل الأخرى للاستفادة إلى أقصى حد من قدرات المرأة؛
- (ز) العنف ضد المرأة؛
- (ح) الآثار التي ترتبها على المرأة المنازعات المسلحة وغيرها من أنواع المنازعات؛
- (ط) الاستخدام غير الكافي لوسائل الإعلام الجماهيري في الترويج للمساهمات الإيجابية التي تقدمها المرأة إلى المجتمع؛
- (ي) عدم توفر اعتراف ودعم كافيين فيما يتعلق بمساهمة المرأة في إدارة الموارد الطبيعية وصون البيئة.

-7 وتتوفر خطة العمل العربية سرداً للفروع المتعلقة ببيان المهمة والاطار العام ، العربي والعالمي، ومجالات الاهتمام الحاسمة وتحدد الاهداف الاستراتيجية والاولويات للنهوض بالمرأة العربية المستمدّة من القواسم المشتركة في تلك المجالات وبيان الاجراءات التي ستتّخذ لتحقيقها. ان التغيرات التي طرأت على مكانة المرأة ودورها منذ انعقاد مؤتمر نيروبي في عام ١٩٨٥ اقتضت القيام بإعداد وثيقة تستعرض وتقيّم ما تم تنفيذه من استراتيجيات نيروبي التطلعية وصياغة خطة عمل عربية للمرحلة المتوسطة الأجل.

-8 وستستند الأمانة العامة للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة (في نيويورك)، في إعداد مشروع منهاج العمل (ال العالمي) الذي سيقدم كإحدى الوثائق الرسمية وأساسية لاعتماده في مؤتمر بيجينغ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، إلى خطط العمل التي اعتمدتها اللجان الاقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٥.

## ثانياً- الإطار العام

٩- تواجه الدول العربية، على مشارف القرن الحادي والعشرين، مجموعة من التحديات والفرص السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية في ظل مناخ إقليمي ودولي يشهد تحولات متسرعة وتزوجها إلى مزيد من الهيمنة الاقتصادية والسياسية التي تركت آثارها على المرأة بشكل خاص. كما تشهد المنطقة اتجاهات متطرفة تسيء إلى صورة المرأة العربية. لذلك، فإن خطة العمل العربية، التي ستتضارف في تطبيقها الجهات الحكومية وغير الحكومية وجهود المنظمات العربية والأقليمية والدولية، تنطلق من تشخيص دقيق للأوضاع العربية بشكل عام وأوضاع المرأة العربية بشكل خاص.

١٠ تميزت السنوات الأخيرة بتكوين التكتلات الاقتصادية بتكثيف التكامل العربي وتجهيز التجارة الدولية. كذلك تشهد المنطقة تطبيقاً لسياسات التكيف الاقتصادي الهيكلي في كثير من البلدان العربية بما يتضمنه من تقليص دور القطاع العام وتخفيض للإنفاق الحكومي على الخدمات. كذلك شهد عقد الثمانينات تفاصلاً في المديونية وتباطؤاً في النمو الاقتصادي في بعض الدول العربية، فأدى ذلك كله، في غياب التعاون الاقتصادي العربي، إلى آثار سلبية على الوضع الاقتصادي العربي عاماً، وعلى عمالة المرأة وتمتعها بالخدمات الاجتماعية بشكل خاص.

١١ وتحتاج المنطقة العربية عدة تحديات يتطلب التصدي لها اتباع أساليب مبتكرة فعالة. ففي مجال الموارد الطبيعية، تكمن المشكلة الرئيسية في شح الموارد المائية، والتباين في توزيعها وفي توزيع مصادر الطاقة، وعدم وجود استراتيجيات وطنية وإقليمية لتحقيق التوازن بين المحافظة على البيئة وتنمية الموارد الطبيعية واستغلالها، وقصور في التخطيط والآليات.

١٢ وتتضمن التحديات التي تواجه الدول العربية قصوراً في المفهوم المعتمد للتنمية البشرية الذي يغفل أمن الشعوب وتوسيع دائرة الخيارات وتحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين بما في ذلك تنمية طاقات المرأة والشباب وخلق الظروف الملائمة لديمقراطية تقوم على التعددية<sup>(\*)</sup>، وإشراك المواطنين والقاعدة العربية من النساء في عمليات اتخاذ القرار، مما يمكن المجتمع من تحقيق أهدافه المنشودة وفق منهج شمولي تنموي متكامل وفي مناخ ديمقراطي.

١٣ وفي هذا السياق، ينبغي الإشارة إلى غياب الحوار في بعض البلدان العربية كوسيلة للمشاركة في حالات كثيرة واللجوء أحياناً إلى العنف بمختلف صوره المفضية إلى التوتر والتنافر المoven لتماسك الأسرة والمجتمع. وبينما ينبع ذلك ادراك أن معظم أسباب التوتر الاجتماعي هي في جوهرها اقتصادية واجتماعية ولكنها تكتسي صبغة سياسية وعسكرية في بعض الأحيان، وكثيراً ما تواجه ظاهرة سياسية وأمنية فقط وقد تستغل من جهات معادية لزعزعة استقرار المجتمعات.

٤- يتوقف نجاح عملية السلام<sup>(\*\*)</sup> على التطبيق الفوري للقرارات الدولية التي تضمن انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة في فلسطين وجنوب لبنان والجولان السوري وتأمين

(\*) تحفظ وفد جمهورية السودان على كلمة "التجددية".

(\*\*) تحفظ وفد جمهورية السودان على عبارة "نجاح عملية السلام".

حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة على أرضه، وعاصمتها القدس، واحترام حق الشعب اللبناني في السيادة الكاملة على ترابه الوطني. إن إقامة السلام العادل والشامل والاستقرار في المنطقة شرط أساسي وضروري لتحقيق التنمية والمساواة، فالسلام العادل والشامل يؤدي إلى توفير الموارد البشرية والمادية التي تستنزفها التجهيزات العسكرية والحروب، فهذه الموارد يمكن توجيهها نحو التنمية التي تتيح للمرأة فرصة الإسهام فيها بصورة متكافئة.

١٥- بالرغم من التقدم الذي شهدته القطاعات الزراعي في بعض البلدان العربية، إلا أن الأمن الغذائي فيها لم يتحقق بعد، ويعود ذلك إلى شح الموارد المائية والقصور في تخطيط استعمال المياه وتبني توزيعها، وتدني مستويات التكنولوجيا المستخدمة في الزراعة وعدم ملاءمة الهياكل الاجتماعية والاقتصادية القائمة في المناطق الريفية لتحديث النشاط الزراعي تقنياً وتطویره ليتسق وأهداف تحقيق الأمن الغذائي وحماية البيئة.

١٦- وترتبط تنمية القطاعين الزراعي والصناعي ارتباطاً وثيقاً بالتجارة الدولية لاعتمادهما بصورة متزايدة على العالم الخارجي في سد احتياجاتهما من الآليات والمعدات والسلع الوسيطة. كما يتجلى الاعتماد المتزايد للمنطقة على التجارة الخارجية في تزايد الواردات من الأغذية، وفي هيمنة المواد الزراعية الأولى على صادرات الدول العربية غير النفطية. ولذلك فإن اقتصادات بلدان المنطقة تتسم بشدة حساسيتها للتغيرات في الاقتصاد العالمي، خاصة بسبب اعتماد عدد من بلدانها على تصدير النفط الخام الذي تتجه أسعاره إلى الانخفاض في الأسواق العالمية في الوقت الذي ترتفع فيه أسعار السلع المصنعة.

١٧- وضافة إلى ذلك، أتت الانجازات التكنولوجية المتلاحقة على المستوى العالمي إلى توسيع الفجوة التكنولوجية القائمة بين البلدان العربية والبلدان الصناعية. كما أن قصور السياسات العلمية وضعف التعاون العربي في هذا المجال، والتطورات الخارجية غير المؤاتية ستحد من قدرة المؤسسات العلمية والتكنولوجية الوطنية في مواجهة التغيرات العلمية والتكنولوجية المتسرعة وتطويعها لتنمية المنطقة العربية.

١٨- ومن المتوقع أن تكتسب الأبعاد البيئية أهمية متزايدة في الجهد الذي تبذلها المنطقة العربية لتحقيق التنمية المستدامة. ومن الضروري في هذا السياق الإشارة إلى قضايا التصحر، وتصريف التفاليات الصناعية وغير الصناعية، وتلوث المياه السطحية والجوفية، والتدھور البيئي بسبب التوسيع العمراني، والأثار البيئية المترتبة على الحروب والنزاعات المسلحة والاحتلال. وينبغي النظر إلى البيئة بمعناها الواسع كما وردت في "جدول أعمال القرن ٢١" الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية (ريو دي جانيرو، ١٩٩٢)، مع التركيز على استدامة التنمية.

١٩- ويشكل الضعف والقصور في مجال الاحصاءات والمعلومات والمسوحات دون التصنيف حسب نوع الجنس عائقاً أمام الجهد الذي تبذلها الحكومات العربية في وضع سياسات إنسانية ملائمة خاصة للمرأة، وذلك في عصر أصبح لامتلاك المعلومات فيه والقدرة على خزنها وتحليلها ونقلها دوراً هاماً في تحديد قدرة الأمم على مواكبة العصر.

-٢٠- يجب الاسراع في إزالة الآثار والمعاناة الناجمة عن الحروب والاحتلال والنزاعات المسلحة في المنطقة العربية، خاصة ما نجم منها عن حرب الخليج، فذلك شرط ضروري لإعادة التضامن والتعاون العربيين ولوضع حدًّا لمعاناة النساء والأطفال والمسنين.

-٢١- يجب توجيه سياسات البلدان العربية لتشجيع زيادة إسهام المرأة في ادارة الموارد وتوفير فرص أفضل لها في التعليم والعمل حتى تشارك بفعالية في عملية التنمية وفي مواجهة التغيرات الاقليمية والعالمية التي تنعكس على جميع مراحل حياتها.

-٢٢- استناداً الى ما تقدم، تحت خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٥ الحكومات العربية على الاسراع في وضع السياسات واتخاذ الاجراءات الالازمة لتوفير البيئة المناسبة وتهيئة المقومات الالازمة للاستجابة بفعالية الى حاجات المرأة العربية الملحة، ومنها: تأمين الحصول على الحقوق القانونية والمساهمة في اتخاذ القرار، وزيادة التوعية، ورفع مستوى التربية والتعليم، ومحو الأمية والتأهيل، وتوفير فرص العمل والحد من الفقر، وتوفير الخدمات الصحية الطبية والنفسية، وصون البيئة واستخدام الاعلام للتنمية. كما تحت الخطة الى إيلاء عناية خاصة لإنشاء آلية، أو جهاز مركزي يعني بشؤون المرأة على أعلى المستويات في الدول التي لا تتوفر فيها مثل تلك الآلية وتعزيز الآليات القائمة وكذلك البرامج الخاصة بالمرأة ودعم المنظمات غير الحكومية من أجل استكمال بنائها المؤسسي بشرياً ومادياً .

### **ثالثاً- الاهداف الاستراتيجية للمرأة العربية المستمدة من مجالات الاهتمام الحاسمة والاجراءات التي يتوجب اتخاذها**

#### **ألف- ضمان حقوق المرأة العربية في المشاركة في هيأكل وآليات السلطة وموقع صنع القرار**

-٢٣- تحرص غالبية البلدان العربية على تحسين أوضاع المرأة في هيأكل السلطة وعملية صنع القرار وعلى تأكيد ذلك باصدار القوانين والتشريعات الاجتماعية التي تدعم مكانة المرأة العربية، إلا أن مشاركة المرأة في تلك الواقع لاتزال بعيدة عن الهدف الذي حدده المجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة في توصيته رقم ٦ الواردة في مرفق قراره ١٥/١٩٩٠ ببلغ معدل مشاركة المرأة في هيأكل السلطة نحو ٣٠ في المائة بحلول عام ١٩٩٥، الأمر الذي يقتضي اتخاذ اجراءات من جانب الحكومات والمنظمات غير الحكومية وتقديم دعم من جانب المنظمات الاقليمية والدولية.

-٢٤- ان حقوق المرأة جزء لا يتجزأ من حقوق الانسان الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي نص عليها الاعلان العالمي لحقوق الانسان، فلا يجوز الانتهاك من هذه الحقوق في أي ظرف من الظروف أو لأي مبرر من المبررات.

#### **-١- الهدف العام**

-٢٥- السعي الى تحقيق ما دعا إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مرفق قراره ١٥/١٩٩٠ من مشاركة المرأة في هيأكل السلطة وموقع صنع القرار، والعمل على تعبئة المجتمع رجالاً ونساء

وتوعيته للقيام بتغيير المواقف المجتمعية السلبية المتحيزة ضد المرأة ودورها في صنع القرار، وتبني  
الآليات واجراءات تمكنها من انجاز ذلك.

## -٢- الاجراءات والتوجهات العملية المقترحة

### على مستوى الحكومات

(أ) تعزيز أو اقامة الآليات التي تُعنى بقضايا المرأة، بما في ذلك اللجان الوطنية لشؤون المرأة، بحيث تتحذذ صفة الاستمرار وتضم ممثليين من الوزارات المعنية بقضايا المرأة ومن المنظمات غير الحكومية المهمة بحقوق المرأة وقضاياها، على أن تربط تلك الآليات بأعلى سلطة سياسية وطنية وتضطلع بمهام متابعة وتنفيذ خطة العمل العربية، وتكون متسقة مع النظام القانوني لكل دولة؛

(ب) الدعوة الى المصادقة على اتفاقية حقوق الطفل والمصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتطبيقاتها بما ينسجم مع دستور وقوانين كل دولة؛

(ج) مراجعة كافة القوانين والتشريعات الخاصة بالمرأة، بهدف تطويرها وتعديلها لتواءك التغيير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المتتسارع الذي طرأ على المجتمع العربي، والعمل على تضييق الفجوة القائمة بين نصها وتطبيقها وذلك باستحداث آلية خاصة لرصدها ومتابعة تنفيذها؛

(د) ضمان حق المرأة في ممارسة الحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والترشح في المجالس التشريعية الوطنية وأجهزة الحكم المحلي وضمان تمثيلها بنسبة ٣٠ في المائة كحد أدنى في تلك الهيئات على أن لا يتعارض ذلك مع دساتير الدول والعمل على إدراج بنود خاصة، اذا لم تدرج بعد، في دساتير هذه الدول وقوانينها تنص على ممارسة المرأة لكامل حقوقها السياسية؛

(هـ) ضمان فرص متكافئة للمرأة لتولي المناصب التنفيذية والتمثيلية العليا في مختلف إدارات الدولة وأجهزتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك على المستويين المحلي والمركزي، واعتبار مؤهلاتها وقدراتها وكتفاتها المعيار الأساسي لتولي تلك المناصب، وتدريب المرأة وتأهيلها خاصة في المجال الدبلوماسي والقضائي؛

(و) اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتشجيع المرأة على المشاركة في الحياة العامة، و توفير الخدمات المساعدة لها وتمكينها من التوفيق بين مسؤولياتها الأسرية ومسؤولياتها العملية ونشاطها في الحياة العامة.

### على مستوى المنظمات غير الحكومية

(أ) تقييم أنشطة المرأة ومؤسساتها ومنظماتها غير الحكومية، بغية وضع خطة عمل للمرحلة القادمة تتضمن توصيات محددة من أجل الوصول الى صيغة مناسبة تكفل تحسين نسبة مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية وغيرها من المنظمات باعتبار أن تلك المنظمات تمثل قوى أساسية في المجتمع قادرة على ممارسة التأثير على السلطات التشريعية لسن القوانين الكفيلة بحماية حقوقها وزيادة إسهامها في الحياة السياسية؛

(ب) تشجيع المرأة على خوض الانتخابات المحلية والوطنية وذلك من خلال تقديم الدعم المؤسسي لها واقامة دورات تدريبية لتهيئتها لتولي المناصب القيادية في مختلف المستويات السياسية والأدارية وتوفير الموارد والدعم الفني اللازم لإنجاز ذلك، والعمل على ضمان ممارسة المرأة لحقوقها الانتخابية في البلدان التي توجد فيها مجالس تشريعية؛

(ج) عقد ندوات توعية وورشات عمل ودورات تدريبية مكثفة على نطاق جغرافي واسع لمحو الأميّة القانونية ولزيادة الوعي المجتمعي بحقوق المرأة القانونية من منظور معاصر يشمل أدوار كل من الجنسين، وتنظيم برامج لتقديم المشورة والمساعدة القانونية عند الطلب، واستخدام وسائل الاعلام المرئي والمسموع للتوعية وإعداد النشرات والمطبوعات ذات الصلة بالمرأة؛

(د) انشاء آلية ديمقراطية مستقلة وتطویر القائم منها، بهدف تطوير ودعم دور المنظمات غير الحكومية لتمثل المرأة على الصعيد الوطني تمثيلاً يمكّنها من زيادة إسهامها في صنع القرار وفي تخطيط البرامج وتنفيذها لهذا الغرض.

#### على المستوى العربي والدولي

(أ) تقديم العون اللازم من قبل المنظمات والهيئات الأقليمية والدولية الى المنظمات والهيئات الوطنية المعنية بشؤون المرأة ورفع كفايتها لتمكن من مساعدة المرأة في ممارسة حقوقها السياسية والمشاركة في صنع القرار؛

(ب) قيام منظومة الأمم المتحدة بزيادة نسبة تمثيل المرأة العربية في الملاك عامّة وفي الوظائف العليا ومناصب اتخاذ القرار خاصة، وذلك عن طريق التوظيف التفضيلي والترقية وغير ذلك من التدابير الخاصة.

#### **باء- تخفيف عبء الفقر عن المرأة العربية**

٢٦- على الرغم من عدم توفر بيانات احصائية دقيقة ومفصلة حسب نوع الجنس عن حالة الفقر في الدول العربية، طبقاً للمؤشرات التي اعتمدها لجنة مركز المرأة التابعة للأمم المتحدة، فإن آثار ركود النشاط الاقتصادي العالمي مصحوباً بتنفيذ برامج إعادة التكيف الهيكلي في بعض الدول العربية والتحول إلى اقتصاد السوق مع ما يقتضيه ذلك من تقليص لدور القطاع العام في توفير العمل والخدمات الاجتماعية، وتفاقم المديونية وخدمتها وانحسار الموارد المالية تشكّل العقبة الرئيسية التي تحد من قدرة حكومات تلك الدول على توفير الاحتياجات الأساسية لمواطنيها من أجل مواجهة تحديات الفقر وعلى الأخص فقر المرأة والطفل. كذلك فإن الحرب والنزاعات المسلحة والاحتلال الإسرائيلي والإجراءات القسرية التي تفرض على الدول وتدور البيئة قد زالت هذا الوضع سوءاً وضاعفت من الآثار السلبية وفاقت معاناة المرأة ورفعت نسبة الأسر المعيشية التي تعيش في حالة فقر، وخاصة الأسر الفقيرة التي تعولها امرأة.

## -١- الهدف العام

-٢٧- القضاء على الفقر والعمل على إزالة أسبابه وتحفييف آثاره على المرأة في إطار التنمية الشاملة والقائمة على مبادئ منها الاعتماد على الذات، وخاصة بالنسبة إلى النساء المعييلات للأسر.

## -٢- الإجراءات والتوجهات العملية المقترحة

### على مستوى الحكومات

(أ) توفير البيانات الاحصائية الدقيقة مفصلة حسب نوع الجنس عن حالة الفقر في الدول العربية كأساس لوضع سياسات اقتصادية كلية وجزئية تكفل القضاء على العوامل الهيكلية المسببة للفقر عامة وفقر النساء خاصة؛

(ب) العمل على جعل الحكومات تأخذ في اعتبارها، في عملية التخطيط الانمائي، احتياجات المرأة، وذلك لزيادةوعي المخططين وتطوير مهاراتهم في هذا المجال؛

(ج) وضع استراتيجيات وبرامج تضمن الأفضلية للمرأة الفقيرة والمرأة في الريف والمهجرة والعاملة والعائدة واللاجئة والنازحة للحصول على القروض والتسهيلات الإنثمانية بشروط ميسرة وبضمان حكومي إذا استدعت الأمر ذلك لتمكنها من المشاركة في العملية الإنتاجية وضمان الحد الأدنى من حقوق المرأة الفقيرة للتأكد من عدم استغلالها؛

(د) السعي إلى توفير المواد الغذائية الأساسية للمرأة الفقيرة والمحرومة بأسعار مناسبة ومساعدتها على الحصول على سكن مناسب وتأمين مظلة الضمانات الاجتماعية لها؛

(هـ) تطوير مراكز التدريب المهني والتكني وزيادة طاقتها الاستيعابية ودعمها لتمكنها من استقبال النساء ذوات الدخل المحدود والفقييرات والمعاشرات وإعطائهن الأولوية في اكتساب المهارات اللازمة لتطوير قدراتهن وتعزيز اعتمادهن على الذات كوسيلة للحد من البطالة والفقر؛

(و) القيام بدراسة للتعرف على أبعاد مشكلة الفقر بين النساء المعييلات للأسر بهدف تصميم البرامج التنموية وتوجيهها لزيادة دخل تلك الأسر؛ ومساعدة المرأة على اكتساب المهارات وتوفير التكنولوجيا الملائمة للمناطق الريفية والاعتراف بها كربة أسرة قانونياً واجتماعياً؛

(ز) إقامة مشاريع للأسر المنتجة وإنشاء آليات متخصصة لتسويق منتجات تلك الأسر وخاصة منتجات القطاع الزراعي والقطاع غير المنظم وذلك عن طريق إقامة شبكة من المؤسسات التجارية الوطنية والإقليمية بهدف توسيع قاعدة التسويق. وتعظيم المشاريع الإنتاجية والمدرة للدخل والرائدة في جميع الأقطار العربية؛

(ح) التوسع في إقامة مشاريع للمرأة مدرة للدخل وتتصف بالاستدامة، وتساعد على معالجة التلوث البيئي مثل مشاريع إعادة استخدام المخلفات الصلبة والزراعية؛

(ط) توفير كافة الخدمات الأساسية بما في ذلك زيادة أعداد دور الحضانة ورياض الأطفال، وعلى الأخص في المناطق الريفية والحضرية الفقيرة وفي أماكن العمل، لتمكين المرأة الفقيرة من العمل المنتج وتقديم الخدمات المجانية، كلما أمكن ذلك، كإعفاء من دفع نفقات الحضانة ونفقات المواصلات إلى أماكن العمل ودعم المواد الغذائية؛

(ي) اتخاذ الاجراءات الكافية بتوفير فرص العمل للنساء الفقيرات والريفيات والحد من الاعتماد على العمالة الأجنبية كلما أمكن ذلك؛

(ك) حث القطاع الخاص على إنشاء صناعات صغيرة الحجم للإنتاج ومشاغل للصناعات المنزلية الصغيرة والمنتجات المحلية لتوظيف المرأة خاصة الفقيرة والأرملة والمطلقة، وكذلك توفير الفرص الكافية لمشاركة المرأة في المجالات العلمية والتكنولوجية المتقدمة حسب قدراتها في كافة المجالات وذلك لرفع مستوى دخلها وزيادة إسهامها في الحياة الاقتصادية، مع مراعاة عدم تعرضها لمخاطر صحية صناعية؛

(ل) حث المؤسسات التنموية على مساعدة المرأة في الbadia لإقامة مشاريع انتاجية تتناسب مع الموارد المتاحة في الbadia.

#### على مستوى المنظمات غير الحكومية

(أ) تحديد المشروعات الانتاجية للمرأة بما يتناسب مع حاجات السوق واحتياجات النساء وتدريبهن على المهارات الالزامية للاشتراك في هذه المشروعات ودعم مشاركتهن في تصميم هذه المشروعات وتنفيذها؛

(ب) عقد دورات تدريبية لتأهيل المرأة الفقيرة في المهن التقليدية وغير التقليدية وفي المجالات التقنية الحديثة بما يمكنها من الدخول إلى سوق العمل وإنشاء مكاتب متخصصة لتعريفها بالفرص المتاحة وتسهيل حصولها على هذه الفرصة، والمساعدة في تسويق منتجاتها وتأمين دخل مستمر لها؛

(ج) السعي إلى توفير التمويل اللازم لتأمين التحاق أكبر عدد من الأطفال بدور الحضانة ورياض الأطفال التابعة للمنظمات غير الحكومية، ولتوسيع نطاق تلك الخدمات بحيث تشمل المناطق الريفية والنائية التي لا تغطيها المؤسسات الحكومية، وذلك بتكلفة زهيدة تشجع الأم العاملة الفقيرة على إلتحاق اطفالها بتلك الدور.

#### على المستوى العربي والدولي

(أ) مطالبة الصناديق العربية والدولية منح الأولوية في التمويل للبرامج التي تتضمن توجهات تنموية للمرأة؛

(ب) مساعدة المنظمات غير الحكومية ومراسن البحوث الوطنية على إجراء دراسات مسحية ميدانية لقياس الفقر في الدول العربية وتحديد دلالات المفاهيم والمصطلحات بحيث تكون قابلة للمقارنة بهدف وضع إطار عملي لهذه الدراسات.

#### جيم- ضمان تكافؤ الفرص للمرأة العربية في التعليم بجميع مستوياته

-٢٨ شهدت أوضاع المرأة العربية خلال العقود الثلاثة الأخيرة عوامل وتغيرات في مجالات التعليم وعلى الأخص بعد الطفرة النفطية في السبعينيات أدت إلى ارتفاع معدل التعليم والتزام عدد غير قليل من الدول العربية بسياسة الرفاه الاجتماعي لرعاياها أفرادها. وبالرغم مما حققه الدول العربية من انخفاض في معدلات الأممية وارتفاع في معدلات الالتحاق بالمستويات التعليمية المختلفة، إلا أن الأعداد المطلقة للأميين قد ازدادت وذلك نتيجة لارتفاع نسب الفقد التربوي وعوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية أخرى. كذلك فإن الفروق النوعية ما زالت موجودة في بعض البلدان العربية، ونسبة تسرب الفتيات من المدرسة مرتفعة، خاصة في المناطق الريفية والنائية والمحظلة. وفي البلاد العربية التي توجد فيها مساواة في نسب الالتحاق بالتعليم بين الذكور والإناث ما زالت الإناث تتلقن بالتعليم النمطي الذي يحد من امكانياتهن ويبعدن عن التخصصات غير التقليدية والعلوم والتكنولوجيا.

#### -١ الهدف العام

-٢٩ تحقيق المساواة في فرص التعليم للإناث وتأمين انتفاع المرأة بالتعليم وبرامج حمو الأممية والتدريب المهني لتمكنها من الاعتماد على ذاتها.

#### -٢ الإجراءات والتوجهات العلمية المقترحة

##### على مستوى الحكومات

(أ) تنفيذ الاستراتيجية العربية لتطوير التربية التي تهدف إلى القضاء التام على الأممية الثقافية بين الذكور والإناث. وتنفيذ الاستراتيجيات الأخرى الداعية إلى توفير التعليم للجميع بتحقيق تكافؤ الفرص فيه والزامية ومجانيته في المرحلة الأساسية على الأقل ومد فترة الالزام حتى سن الخامسة عشرة والعمل على اتخاذ الخطوات التي تساعد على مكافحة الأممية بحيث يتم خفض معدلها بنسبة ٣٠ في المائة في غالبية أقطار الوطن العربي بحلول عام ٢٠٠٠ وبمقدار النصف بحلول عام ٢٠٠٥ في بعض البلاد العربية الأخرى، ولغاء الفجوة النوعية في معدلات التعليم بين الإناث والذكور؛

(ب) منح الأولوية للإنفاق على تنفيذ إلزامية التعليم للفتيات والفتian حتى نهاية السنوات العشر الأولى من الدراسة؛

(ج) تضمين برامج حمو أمية المرأة مهارات عملية وحياتية وخاصة تلك التي تتناول الممارسات الصحية السليمة لتحسين أحوال المرأة وأسرتها، والتي تفتح لها فرص المساهمة الاقتصادية وتزيد من وعيها بحقوقها كإنسان ومساهمتها في الحياة العامة بمختلف جوانبها بما في ذلك الحياة السياسية؛

- (د) وضع برامج توعية خاصة للتوجيه والارشاد التربوي والمهني؛
- (ه) توظيف وسائل الاتصال والإعلام المسموعة والمرئية في حملات التوعية ومحو الأميّة خاصة بين الاناث؛
- (و) تنظيم وتعليم برامج متنوعة لتعليم الكبار ومحو الأميّة في الأسرة، من خلال انشطة التعليم والتدريب غير الرسمي في اطار المجتمع المحلي على الالام الوظيفي بالقراءة والكتابة ومفاهيم التربية المدنية والبعد البيئي والمهارات المدرة للدخل، وذلك للمرأة في الريف والمناطق النائية وأطراف المدن، بما يحقق تطوير مهاراتها لأداء أدوارها المجتمعية المتنوعة؛ وفتح قنوات تربط تعليم الكبار بالتعليم النظامي تمكيناً للمرأة من متابعة تعليمها الى المستويات التي تؤهلها لها قدراتها ومواهبها؛ وتوفير الحوافز والامكانات اللازمة لذلك مع زيادة الانفاق على برامج الالام الأساسي لجميع النساء والفتيات؛
- (ز) إعداد الخطط للتعليم الموازي بغية توفير فرص التعليم المستمر غير النظامي لمن فاتهن الالتحاق ببرامج التعليم النظامي؛ وتشجيع الشابات الأميّات على الالتحاق بمدارس خاصة لهن التي تستعمل الاساليب الحديثة للتعليم المستمر والتركيز على المناطق الريفية والنائية؛ وفتح صنوف خاصة لمحو أميّة المرأة العاملة في الميدان وفي المصانع ومؤسسات العمل، لما لذلك من تأثير على تحسين صحة المرأة واتاحة الفرص لها للحصول على عمل وتحسين أدائها وزيادة دخلها وتحسين مستوى حياتها؛
- (ح) تدريب المشرفين على المهارات الأساسية للتعليم في مراكز محو الأميّة وتأهيلهم للقيام بعملية الإشراف على مراكز محو الأميّة وزيادة الإنفاق على إنشاء مراكز جديدة وتطوير القائم منها وذلك للقضاء على الأميّة بين النساء في أقرب وقت ممكن؛
- (ط) تخصيص الموارد المالية والبشرية اللازمة واتخاذ الخطوات الضرورية لضمان تكافؤ الفرص والمساواة في الالتحاق بالتعليم ومنع تسرب الفتيات من خلال زيادة عدد المدارس والخدمات الدراسية في المناطق الريفية والمناطق النائية؛
- (ي) سن التشريعات للزم أولياء أمور الإناث في الأسر الفقيرة والأسر الريفية على إلحاقي بناتهم بالمؤسسات التعليمية وتخفيف أعبائهن المنزليّة وعدم تشغيلهن قبل اتمام مرحلة التعليم الأساسية أى في سن التعليم الالزامي وتأخير سن الزواج حتى بلوغ النضج، مع إعطاء الحوافز وتقديم بعض الخدمات مثل النقل والمواصلات والوجبات الغذائية وتوفير الكتب واللوازم الدراسية مجاناً؛
- (ك) إنشاء آلية لرصد ومتابعة تنفيذ تلك الاجراءات في الوزارات المعنية خاصة تلك المتعلقة بتطوير تعليم البنات في بعض المناطق الريفية والنائية التي لا يزال التمييز في تعليم الاناث فيها يشكل عائقاً لرفع مستوى تعليمهن وكذلك متابعة تنفيذ قوانين عدم تشغيل الأحداث الذي يعيق من مواصلة تعليمهم؛
- (ل) مراجعة وتقدير واصلاح المناهج والمقررات الدراسية بما يكفل حياد التعليم بالنسبة للجنسين والتأكيد على اشراك المرأة في وضع وصياغة السياسات التربوية والمناهج لكافة مراحل

التعليم بما يضمن تماساك الأسرة العربية؛ وصون حقوق المرأة وكرامتها وإبراز دورها في التنمية، وذلك بادراج التوعية بتساوي الجنسين في جميع جوانب برامج تدريب المعلمين وتضمين مناهج التعليم الصورة الايجابية للمرأة وهي تقوم بأدوارها المختلفة في المجتمع؛ مع الغاء الادوار النمطية وصور التمييز النوعي من تلك الكتب المدرسية والمواد التدريبية للمعلمين والمعلمات، وإعدادها بشكل يضمن المساواة المعرفية والتخصصية والمهارات في كل ما يقدم للطالبات والطلبة في كافة المجالات؛

(م) توفير الاعتمادات المالية الالزامية لإنشاء المعاهد العليا وتنوع اختصاصاتها وتشجيع الإناث على الاقبال على التخصصات المهنية والعلمية والتكنولوجية غير التقليدية التي يمكن أن تسهم فيها بدور مبدع وخلق؛

(ن) ضمان تكافؤ الفرص في البعثات والدورات التدريبية والدراسات العليا في الداخل والخارج مع تحديد نسبة معينة للمرأة عند توفير المنهج الدراسي للتخصص؛

(س) وضع السياسات الاستيعابية والتقييمية للعاملين في سلك التعليم على أساس الكفاءة العلمية؛ ووضع نظام تدريب متواصل بهدف تطوير الكفاءة العملية، والمهنية، وتوفير الحوافز للأجيال لدخول مهنة التعليم وتلبية متطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية وخاصة تلك المتعلقة بالمرأة؛ والتركيز على تحسين نوعية تعليم النساء وليس على زيادة أعداد الخريجين فقط؛

(ع) رفع القيود عن تبادل المطبوعات الثقافية العربية التي تعكس التطور والتقدم العلمي بما يتفق والنهوض بالمرأة من الناحية العلمية والثقافية.

### على مستوى المنظمات غير الحكومية

(أ) عقد دورات تدريبية غير نظامية في المجتمعات المحلية والريفية والنائية لتوعية الأسر بأهمية تعليم البنات؛

(ب) حث وتشجيع منظمات المجتمع المدني على المشاركة في الجهود التي تتطلبها حملات محو الأمية بأشكالها المختلفة، وتبعد الطاقات التطوعية لتلك المنظمات دعماً للجهود الرسمية في هذا المجال؛

(ج) تعبئة أولياء الأمور وتنظيماتهم المدرسية للمشاركة الفعالة في قضايا المدارس التعليمية؛

(د) تنسيق جهود المنظمات غير الحكومية للتكامل مع الجهود الحكومية وعلى الأخص في المناطق الريفية والمناطق النائية لتحقيق الأهداف التربوية.

### على المستوى العربي والدولي

(أ) حث المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التابعة لجامعة الدول العربية ومنظمة اليونيسكو على توفير الدعم المادي والفنى لتحديث المشروع العربي المتكامل في مجال محو الأمية والحد من تسرب الإناث وضمان توفر التعليم الإلزامي؛

(ب) إعداد مشروع عربي من أجل تنظيم دراسات وبرامج للتعليم غير النظامي للمرأة عن طريق المراسلة ووسائل الاعلام، وجميع أساليب التعليم عن بعد؛

(ج) عقد وتنظيم ورشات عمل وندوات ومؤتمرات لمناقشة وتقييم التجارب وتبادل الخبرات حول المشاريع والسياسات الناجحة على المستوى العربي؛ ولبلورة برامج عمل تفصيلية؛ وإعداد برامج لتوعية أولياء الأمور بأهمية تعليم الإناث كاستثمار في مجال التنمية البشرية وتوفير التمويل اللازم لتنفيذها.

#### دال- ضمان تكافؤ الفرص في حصول المرأة العربية على الخدمات الصحية

-٣٠ على الرغم من تحسن المستوى الصحي للمرأة العربية حسب مؤشر التنمية البشرية الذي تضعه الأمم المتحدة، ما زال ذلك التحسن بعيداً عن المستوى المطلوب ويتفاوت من بلد عربي إلى آخر. وغالبية البلدان العربية ما زالت تعاني من الانخفاض النسبي في العمر المتوقع للمرأة عند الولادة، وذلك مقارنة بالدول المتقدمة. وتعتبر معدلات وفيات الأمهات المرتبطة بالولادة وكذلك معدلات تعرضهن للمرض مرتفعة، كما وما زالت معدلات وفيات الأطفال الرضع وإصابتهم بالمرض مرتفعة لاسيما بين الإناث. كما يؤدي التلوث البيئي بكافة أنواعه إلى أمراض مختلفة، ويؤدي ارتفاع معدلات الخصوبة إلى تدهور صحة المرأة نتيجة الحمل المبكر أو المتأخر أو المتعدد والمتألق جداً وخاصة لدى المرأة التي تعيش في ظروف اقتصادية صعبة. ويؤدي تدهور مستويات التعنف إلى زيادة عدد الأمهات والأطفال الذين يعانون من فقر الدم. ويعتبر عدم الوعي بالصحة الانجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة وعدم كفاية الخدمات الصحية وسوء نوعيتها، من المشاكل التي لم يتم حلها بعد في عدد من البلدان العربية. كذلك فإن بعض الدول العربية ما زالت تعاني من انخفاض المستوى الصحي فيها بسبب عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية كالحروب والاحتلال والنزاعات أو الحصار المفروض على بعضها.

#### ١- الهدف العام

-٣١ ضمان حق المرأة في المشاركة في وضع الخطط والسياسات الصحية التي تلبي احتياجاتها، والمشاركة الفعالة في تطبيق تلك السياسات لتأمين الصحة الكاملة للمرأة جسدياً ونفسياً واجتماعياً في مختلف مراحل عمرها وفي كافة المناطق.

#### ٢- الإجراءات والتوجهات العملية المقترنة

##### على مستوى الحكومات

(أ) اصدار التشريعات الكفيلة بالقضاء على الممارسات الضارة بصحة المرأة الجسدية والنفسية والتشريعات الخاصة بالرامية الفحوصات الطبية قبل الزواج؛

(ب) تطوير الخدمات الصحية الجسدية والنفسية بما يكفل حصول المرأة عليها بصورة ميسرة في كافة المناطق بما في ذلك فتح مراكز العلاج والارشاد النفسي في مختلف المناطق، وفي المؤسسات الاقتصادية والتربيوية، وتوجيه عناية خاصة لتأهيل المرأة المعاقة وإصدار التشريعات الكفيلة بإتاحة فرص العمل لها في مؤسسات القطاع العام والخاص؛

(ج) اتخاذ السياسات والإجراءات الالزمة للتوعية الزوجين بالصحة الانجابية بما في ذلك المباعدة بين الولادات لضمان الأمومة المأمونة وصحة الاطفال، وتطوير الخدمات الصحية الوقائية بما فيها الفحص السنوي الدوري للكشف المبكر لسرطان الثدي وعنق الرحم، وكذلك فحص الدم للكشف عن مرض الايدز والتهاب الكبد الوبائي واجراء الفحوص الالزمة للتأكد من خلو الراغبين في الزواج من الامراض الوراثية؛

(د) زيادة الإنفاق على القطاع الصحي بما في ذلك الإنفاق على تأهيل المرأة وتدريبها في هذا القطاع، وتدريب الكوادر الفنية الطبية لرصد الأمراض الناتجة عن تدهور البيئة، وذلك ضماناً لشمولية الخدمات الصحية المختلفة كالخدمات الوقائية وتنظيم الأسرة ورعاية الطفولة؛

(ه) وضع خطة اعلامية وبرامج لتوفير المعلومات الالزمة للتوعية الأسرية بأمور الصحة العامة والوقائية والتغذية والنظافة، وإدخال تلك البرامج في المناهج التعليمية؛

(و) ضمان زيادة مساهمة المرأة في وضع وتنفيذ الخطط والسياسات الصحية والزراعية والغذائية والبيئية، والعمل على توفير الغذاء الأساسي للأسرة وضمان عدالة توزيعه؛

(ز) تطوير وتحسين نظم الرعاية الصحية الأولية وتوفير الخدمات الصحية خاصة في المناطق النائية والساحلية وفي الباادية وتوفير الخدمات المدرسية الصحية في كافة مراحل التعليم؛

(ح) معالجة تدهور الوضع الصحي والعلاجي للنساء والرضع والأطفال نتيجة لحالة الأسر والحضار الاقتصادي.

#### على مستوى المنظمات غير الحكومية

(أ) زيادة إسهام الجمعيات والهيئات الشعبية في تقديم الخدمات الصحية للمرأة، خاصة المرأة الفقيرة واللاجئة والنازحة والأسيرة والمعتقلة والمحاصرة، وتطوير الطب الشعبي والمفاهيم الصحية التقليدية بما يكفل القضاء على الممارسات الضارة بصحة المرأة والطفل؛

(ب) تطوير إسهام هيئات المجتمع المدني وخاصة الهيئات النسائية في تنفيذ برامج الصحة الوقائية بمختلف جوانبها بما فيها الصحة الانجابية، والقيام بنشر التوعية الصحية والبيئية؛

(ج) دعم دور المجتمع المدني بمؤسساته ومنظماته غير الحكومية ودور القيادات النسائية المحلية في مختلف المناطق في المشاركة بفعالية في برامج الخدمات الصحية بصفة عامة وفي برامج تنظيم الأسرة وحملات التطعيم الوقائي للأطفال.

#### على المستوى العربي والدولي

(أ) دعم الجهود الوطنية الحكومية وغير الحكومية الرامية إلى تحسين المستوى والأوضاع الصحية للمرأة والطفل، بما في ذلك توفير الدعم المالي اللازم لوضع وتنفيذ برامج الصحة الانجابية

وال الوقائية التي تنفذها الحكومات بدعم من منظومة الأمم المتحدة خاصة منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسيف و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

(ب) دعم ومساندة الجهود الوطنية الحكومية وغير الحكومية في مجال توفير المعلومات والمؤشرات الحساسة لنوع الجنس وإعداد الدراسات والبحوث وكذلك المشاركة في تنظيم حلقات نقاش بهدف وضع برامج ومشاريع في مجال الصحة تتلاءم مع أوضاع واحتياجات المجتمع العربي وخاصة النساء والأطفال بما في ذلك البرامج الرامية إلى تأهيل وتدريب المرأة وتقديم الخدمات الصحية وخاصة للنساء.

#### **هـ- تعزيز اعتماد المرأة العربية على الذات اقتصادياً و قدراتها لدخول سوق العمل**

-٣٢- ألت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة العربية إلى زيادة كمية ونوعية القوى النسائية العاملة، وانعكس ذلك في ارتفاع معدل تعليم الاناث مما ادى إلى تنوع الطلب عليها في القطاعات الاقتصادية الحديثة كالصناعة والخدمات وفي ارتفاع مشاركة المرأة في مجال العمل على شتى المستويات بما في ذلك مناصب اتخاذ القرار والمناصب القيادية التي تتطلب تخصصات علمية وفنية عالية. ورغم الانجازات التي تحققت في هذا المضمار، فلقد ظل عمل المرأة في القطاع الزراعي، وهو القطاع الذي يستوعب الجزء الأكبر من القوى النسائية العاملة في معظم البلدان العربية، موسمياً وغير مأجور في معظم الأحيان. وفي الوقت ذاته، تسببت هجرة الرجال من الريف في زيادة أعباء المرأة كما ألت إلى زيادة ولو غير مستهدفة في قيمة إسهامها في ذلك القطاع بأجر أو بدون أجر، كما اخذ سوق العمل يشهد بطالة في صفوف المتعلمات نتيجة لعدم ملائمة تخصصاتها مع متطلبات سوق العمل وبسبب بعض القيم التقليدية التي تعزز الأفكار الجامدة وتحول بين الاناث والذكور وبين العمل في مجالات تعد حكراً اما على النساء او على الذكور.

-٣٣- ومن أهم العوامل التي تؤدي إلى الحد من انتاجية المرأة تجدر الاشارة إلى عدم التوازن في توزيع الوقت المتاح لها بين مهام العمل ومتطلباته ودورها الأسري (أكم ومربيه وزوجة) ضمن إطار اجتماعي لا يشجع على المشاركة بين الرجل والمرأة في تحمل أعباء الحياة بالإضافة إلى قصور الخدمات التي تعينها على أداء أدوارها المتنوعة كتوفر دور الحضانة والرعاية النهارية وما إلى ذلك.

#### **-١ الهدف العام**

-٣٤- تمكين المرأة من تعزيز قدراتها واعتمادها على الذات وزيادة اسهامها في النشاط الاقتصادي بما في ذلك المشاركة في عملية تخطيط التنمية.

#### **-٢ الاجراءات والتوجهات العملية المقترنة**

##### **على مستوى الحكومات**

(أ) سن القوانين والتشريعات وتطبيقاتها لضمان تكافؤ فرص العمل للمرأة والمساواة في التعيين والتوظيف والأجر وفي فرص الترقى والتدريب وتطوير المهارات، والتأكد على ضرورة شمول

التأمينات والضمان الاجتماعي للمرأة العاملة كشمولها للرجل، ووضع نصوص قانونية تضمن لها حق المقاضاة القانونية في الحالات التي تتعرض فيها للتمييز بسبب نوع الجنس أو بسبب حالتها الاجتماعية، واتخاذ الاجراءات الرامية لمتابعة ورصد تطبيق التشريعات من قبل القطاع الخاص؛

(ب) سن القوانين واللوائح لتأمين مسار وظيفي رسمي يعتمد على المرونة في بيئة العمل بحيث يتاح للمرأة والرجل على السواء، كل حسب ظروفه الشخصية والأسرية، ممارسة أنماط مختلفة من نظام العمل المرن ومنها، على سبيل المثال، العمل الجزئي الذي يضمن لهما، وللمرأة خاصة، حق العودة إلى العمل إذا ما انقطعت عنه للوفاء بمسؤولياتها الأسرية، ودراسة القوانين والتشريعات والنظم والآليات اللازمة لتطبيق مقتراح الخيار الثالث الذي قدمته الأسكوا، كأحد الحلول، لزيادة انتاجية المرأة العربية، وتخفيف التضارب بين أدوار المرأة التناسلية والانتاجية في المجتمع؛

(ج) اشراك المرأة العاملة في وضع القوانين المرتبطة بالخدمة المدنية في القطاع العام وضمان حقها في الترقى على أساس الكفاءة والخبرة وليس على أساس نوع الجنس؛

(د) سن القوانين الرامية إلى منح المرأة اجازات بمرتب للقيام بمسؤولياتها العائلية على أن لا يتحمل تكاليفها صاحب العمل وحده؛

(ه) اتخاذ كافة الاجراءات الرامية إلى زيادة فرص عمل المرأة بما في ذلك الحد من العمالة الأجنبية، وتأهيل المرأة وتدريبها لتمكنها من تولي مناصب إدارية عليا في الهياكل الانتاجية حسب المؤهلات والكفاءة والخبرة، وتحفيظ التعليم والتدريب المهني، ووضع هدف كمي لمضاعفة عدد الإناث في سوق العمل وتوفير الحوافز المعنوية والمادية من أجل تحقيق ذلك؛

(و) اتخاذ الاجراءات اللازمة لزيادة نسبة النساء العاملات في برامج الارشاد الزراعي؛ وتوفير الحوافز اللازمة لتمكن المرأة ولتشجيع نشاطها في القطاع الخاص والزراعي والسمكي بما في ذلك تمويل المشاريع الصغيرة المنتجة الملائمة والجديدة؛

(ز) زيادة عدد مراكز التدريب المهني والفنى وتوفير الحوافز للمؤسسات الصناعية لتدريب وتأهيل المرأة في المهن التي كانت غير متاحة لها كالصناعات التحويلية، والعمل على تجاوز المعوقات الاجتماعية لاتاحة مجالات جديدة للمرأة وذلك للحد من البطالة؛ وتأهيل المرأة في اطار تحفيظ القوى العاملة بما يتلاءم واحتياجات سوق العمل من التخصصات العلمية والفنية على أعلى المستويات؛

(ح) وضع برامج و القيام بحملات مكثفة لزيادة الوعي القانوني لدى المرأة وضمان استخدامها لحقوقها القانونية في مجال العمل ودعم عمل المرأة كحق أساسي وكعامل رئيسي للاسهام في التنمية البشرية والعمل على رفع قيمة العمل لدى الاجيال من خلال وسائل الاعلام ومن خلال تضمين المناهج التعليمية مواضيع تثقيفية بهذا الشأن؛

(ط) التوسع في إنشاء دور الحضانة في المصانع والمؤسسات وأماكن العمل وتوفير تلك الخدمات لفئات المجتمع كافة ولمناطقه الريفية والنائية بالتعاون مع المجتمعات المحلية ومؤسسات الضمان الاجتماعي وأصحاب العمل وتوفير خدمات مساندة مثل تأمين المواصلات والوجبات السريعة لتتمكن المرأة من التوفيق بين دورها الأسري والاقتصادي؛

(ي) إنشاء قاعدة بيانات شاملة ومفصلة حسب نوع الجنس وفقاً للتصنيفات الدولية المعتمدة مما يسهل عملية وضع وتنفيذ البرامج الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل.

#### على مستوى المنظمات غير الحكومية

(أ) تشجيع المرأة على دخول مجالات متعددة من المهن والقطاعات غير التقليدية وعقد دورات تدريبية لإعادة تأهيلها في الميادين الجديدة في ضوء التقدم التكنولوجي وعقد دورات لصقل خبرات الكوادر القيادية؛

(ب) تأهيل النساء اللاتي يعملن في القطاع غير المنظم بغية تحسين انتاجيتهن وجعلهن أكثر ارتباطاً ب المجالات الانتاج والتسويق بما يقدم أغراض التنمية، وتنظيم دورات تدريبية في مجال البناء المؤسسي مثل المشاريع الصغيرة المنتجة والتعاونيات كمؤسسات مالية تقوم على الاعتماد على الذات؛

(ج) تنشيط وتشكيل اللجان النسائية في النقابات والرابطات المهنية لتوفير الفرصة لمساهمة المرأة في سوق العمل، وخاصة في القطاع الصناعي والقطاع الخاص، ولمشاركتها في الواقع القيادي واتخاذ القرار، ولدعم المرأة وتحسين ظروف عملها وزيادة وعيها بحقوقها في العمل، وتقديم الخدمات للشابات والعاطلات عن العمل من خلال إنشاء مكاتب للتوظيف؛

(د) تنظيم معارض مشتركة لشبكة المنظمات غير الحكومية للتعرف على مهارات المرأة العربية وتبادل الخبرات وخلق مصالح تجارية بين النساء العربيات مثل التسويق المشترك للمنتجات.

#### على المستوى العربي والدولي

(أ) توفير الدعم لإجراء الدراسات والبحوث وتقدير العرض والطلب على العمالة المؤهلة حسب نوع الجنس والربط بينها وبين مجالات التعليم والتخصصات في ضوء المتغيرات التكنولوجية المتتسارعة التي يصاحبها ظهور مهام جديدة؛ وعقد الندوات وحلقات النقاش والدورات التدريبية لتعزيز اعتماد المرأة على الذات ولتبادل المعلومات بشأن السياسات والبرامج للحد من اشكال التمييز ضد المرأة في مجال العمل وذلك بدعم من منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية ومنظمة اليونيسكو والالكسو ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) واليونيفيم وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الانمائية (الاجفند) وغيرها؛

(ب) توحيد المصطلحات العلمية وذلك بالتعاون بين منظمة العمل العربية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، واليونيدو، وشعبة الاحصاء في الأمم المتحدة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واحتساب عمل المرأة المنزلي في الناتج القومي. وبهذا الصدد تحت منظمة العمل الدولية الحكومات على تطوير التعريفات والمؤشرات الاحصائية الجديدة حتى يمكن قياس عمل المرأة في الزراعة والعمل العائلي غير مدفوع الأجر لتبرز القيمة الاقتصادية الحقيقة لمساهمة المرأة في رفع معدلات الانتاج الصناعي والزراعي والغذائي؛

(ج) دعوة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها مثل منظمة العمل الدولية واليونيدو واليونيفيم لزيادة الدعم الذي تقدمه في مجالات التدريب، وتقديم المعونة الفنية لإنشاء المشاريع الصغيرة

وتوجيهها إلى إقامة مشاريع تنموية، وتشجيع عمل القطاع الخاص ومساندة النقابات العمالية لتمكينها من القيام بدور فعال في زيادة فرص العمل للمرأة.

#### واو- التغلب على آثار الحروب والاحتلال والنزاعات المسلحة على المرأة العربية

-٣٥ لا تشارك النساء العربيات عموماً في اتخاذ القرارات المؤدية إلى الحروب والنزاعات المسلحة، ومع ذلك فإنها تحمل شطراً غير مناسب من عواقب تلك الحروب والنزاعات. وما يزال حل هذه النزاعات يقع إلى حد كبير في دائرة سلطة الرجل. والفقرة ٢٦١ من استراتيجية نيروبى التطلعية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٠ تشير إلى أن: "النزاعات المسلحة وحالات الطوارئ تشكل تهديداً خطيراً لأرواح النساء والأطفال، إذ تسبب الخوف المستمر، وخطر التشرد والتدمير والخراب والاعتداء الجسدي، والتمزق الاجتماعي والأسري، والهجرة، وتسفر هذه الأمور أحياناً عن حرمان تام من سبل الحصول على الخدمات الصحية والتربوية الكافية، وعن ضياع فرص العمل، وتفاقم الأحوال المادية بوجه عام".

-٣٦ وقد شهدت المنطقة العربية عدة حروب نتيجة للصراع العربي الإسرائيلي وال الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج والحروب الأهلية والنزاعات الداخلية المسلحة، كما عانى أبناء بعض الدول العربية من مختلف أنواع اللجوء والطرد والأسر والاعتقال والإعاقة والمحاصرة والتهجير وتشريد آلاف الأسر. ومن المعروف أن الحروب والنزاعات المستمرة في العالم لها آثار سلبية من بينها إنفاق أموال طائلة على التسلح على حساب مشاريع التنمية وزيادة عدد الأسرى واللاجئين والمشردين والنازحين، وغالبيتهم من النساء والأطفال، كما تعاني المرأة في ظل الحرب من ممارسات التعذيب والخطف والعنف والاغتصاب بالإضافة إلى الأمراض النفسية.

#### -١ الهدف العام

-٣٧ زيادة مشاركة المرأة في العمل من أجل صيانة السلام وفي حل النزاعات الوطنية والدولية وغيرها من أنواع النزاع وحماية المرأة من آثارها.

#### -٢ الإجراءات والتوجهات العملية المقترحة

##### على مستوى الحكومات

- (أ) العمل على حل الخلافات القائمة بالحوار والطرق الدبلوماسية قبل أن تؤدي إلى النزاعات المسلحة والحروب؛
- (ب) إشراك النساء في مفاوضات السلام وفي حل المنازعات، وفي عمليات الإغاثة الإنسانية؛
- (ج) زيادة الإنفاق في مجالات التنمية على حساب الإنفاق على التسلح وتخفيض ميزانيات الدفاع؛

(د) اعتبار العنف ضد المرأة أثناء الحرب والنزاع المسلح والاحتلال والحصار من جرائم الحرب يعاقب عليها القانون، ويجب اعتبارها كذلك من قبل جميع المنظمات الوطنية والدولية؛

(ه) العمل على اطلاق سراح المعتقلات والمعتقلين من السجون الاسرائيلية؛

(و) تضمين المناهج الدراسية مروضي تربوية تثقيفية تتصل بالسلم وحل المنازعات، وتعليم المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان؛

(ز) توفير الدعم المالي والفنى وتقديم القروض الميسّرة لتمويل المشاريع الاجتماعية والانسانية للمنظمات غير الحكومية لمواجهة آثار الحروب والاحتلال والنزاعات المسلحة والحصار والأسر على المرأة والطفل.

#### على مستوى المنظمات غير الحكومية

(أ) إجراء المسوحات الميدانية والدراسات والأبحاث المتعلقة بمعاناة المرأة من آثار الحروب والاحتلال والحصار والأسر واقتراح الآليات المناسبة للتخفيف من آثارها على المرأة بتنظيم دورات تدريبية وخدمات إعادة تأهيل لتمكين المرأة من ممارسة نشاطها وحقوقها الكاملة؛

(ب) تكوين وعي وطني إزاء مخاطر سباق التسلح الذي يهدد البشرية، واتخاذ مواقف إيجابية تجاه مفاوضات الحد من التسلح؛

(ج) عقد دورات تثقيفية في شؤون السلم وحل المنازعات والعدالة والديمقراطية وتوجيه أنظار أصحاب القرار والرأي العام إلى ذلك؛

#### على المستوى العربي والدولي

(أ) الدعوة إلى عدم التمييز بين الدول والشعوب في معالجة قضياتها واللجوء إلى قواعد القانون الدولي والقضاء على إزدواجية وانتقائية المعايير في معالجة الأمم المتحدة لكافة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية<sup>(\*)</sup>؛

(ب) إخضاع جميع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، ولاسيما في إسرائيل، إلى التفتيش وإتلاف المخزون من جميع أسلحة الدمار الشامل التي تهدد أمن واستقرار شعوب المنطقة وذلك تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة؛

(ج) أن تقوم المنظمات الدولية والإقليمية على مساعدة الدول العربية مادياً وفنرياً لإنجاز ما يلي:

(\*) تحفظ كل من وفد دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين ودولة الكويت على هذه العبارة "ازدواجية وانتقائية المعايير في معالجة الأمم المتحدة لكافة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية".

١- مراجعة أنشطة المنظمات الدولية وتبصيرها بقضايا المجتمع الإقليمي والدولي وأشار ذلك على المساواة وتكافؤ الفرص، والتنمية والسلام، وخاصة في قضايا نزع السلاح، و"عالمة الاقتصاد"، وكذلك على القيم الثقافية ومقاومة العنصرية والتمييز؛

٢- جمع ونشر البيانات المتعلقة بتأثير الحروب والاحتلال والحصار والأسر والنزاعات المسلحة على المرأة، بما في ذلك نشر معلومات عن عدد اللاجئات والمهجرات والأسيرات والمعتقلات والمبعادات والسجينات وعن أعداد النساء اللواتي اغتصبن النساء اللواتي تتلقين معالجة نفسية والنساء اللواتي فقدن أزواجهن وأصبحن معيلات لأسرهن، وكذلك عن عدد النساء اللواتي لم يحصلن على أية مؤهلات، وغيرها ذلك من البيانات التي تبيّن عدد المتضررات من النزاعات المسلحة.

(د) رفض مبدأ فرض الحصار المخالف لكافة الأعراف والقوانين الدولية وحقوق الإنسان، كأسلوب لحل المنازعات الدولية لما لذلك من تأثير مباشر على الأسرة والطفل والمرأة وحرمانها من حقوقها الإنسانية؛

(ه) العمل على ضمان عدم إغلاق المدارس والجامعات في ظروف الاحتلال والنزاعات الداخلية والحروب الأهلية؛

(و) العمل على فض الخلافات القائمة والتي تؤدي إلى الحروب والنزاعات المسلحة وتفعيل دور الجامعة العربية في احتواء هذه الخلافات ووضع الحلول السلمية لها في الإطار العربي واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية؛

(ز) رفع نسبة تمثيل النساء العربيات على مستوى صنع القرار في المحافل الدولية والإقليمية لجامعة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة.

### ذاي- القضاء على العنف ضد المرأة

-٣٨- تعاني بعض النساء من العنف الذي يمارس ضدّها في أشكاله المختلفة مثل العنف داخل الأسرة وفي أماكن العمل وفي الأماكن العامة مما يعتبر انتهاكاً لحقوق الإنسان. ويعتبر إجبار الفتيات على ترك المدرسة، والإكراه في بعض الأحيان على الزواج، و تعرضهن للضرب من جانب الأهل وإجبار المرأة في بعض الأحيان على التنازل عن حقوقها الشرعية والشخصية أو المدنية بقوة ضغط التقاليد والأعراف الاجتماعية شكلاً من أشكال العنف ضد المرأة كما تتعرض النساء إلى العنف والاغتصاب بشكل خاص في ظل الحروب والاحتلال وسائر المنازعات المسلحة (وعلى الأخص اللاجئات والمهجرات والنازحات والأسيرات والسجينات والمعتقلات) بالإضافة لما تتعرض اليه النساء من عنف في غياب الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

## -١ الهدف العام

٣٩ - العمل على تطبيق الاتفاقيات الدولية التي تضمن الحقوق المدنية للنساء بصورة عامة وفي ظل الاحتلال والحروب والمنازعات المسلحة بصفة خاصة، وتوفير حماية كافية للمرأة لضمان عدم تعرضها للعنف بأشكاله مع تعزيز الاجراءات والتدابير الوقائية بإشراك الدول على جميع المستويات العربية والإقليمية والدولية في مواجهة هذه الظاهرة والحد منها عن طريق التربية والتوعية والردع القانوني.

## -٢ الاجراءات والتوجهات العملية المقترنة

### على مستوى الحكومات

(أ) المصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بما ينسجم مع دستور وقوانين كل دولة واتفاقية مناهضة التعذيب، واتخاذ جميع الاجراءات التي تحمي المرأة من العنف؛

(ب) إعادة تقييم النصوص التشريعية والممارسات الإدارية على ضوء المعايير والمواثيق الدولية بما يحقق للمرأة الحماية القانونية في مواجهة العنف الذي يمارس ضدها؛

(ج) وضع برامج تثقيفية لزيادة الوعي لدى الشرطة بالمشاكل المتصلة بالعنف ضد المرأة والفتيات القاصرات؛

(د) إعداد نشرات وكتب توجيهية حول رفع مستوى الوعي لحماية المرأة من العنف في مجال تدريب العاملين الاجتماعيين وغيرهم من الأخصائيين العاملين في المجتمع المحلي؛

(ه) جمع البيانات والمعلومات عن العنف ضد المرأة وإعداد الدراسات والبحوث الميدانية ونشرها للتوعية الرأي العام؛

(و) إدراج المواد المتعلقة بحقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق المرأة بصفة خاصة ضمن البرامج المقررة في المعاهد المختصة بتدريب وتأهيل رجال السلطة في سلك القضاء والأمن؛

(ز) إنشاء مؤسسات خاصة ترعى ضحايا العنف ومنه الإغتصاب لمعالجه عواقبه وآثاره، والاشراف والتوجيه والتوعية؛

(ح) اعتبار العنف ضد المرأة في أوقات الحرب جريمة حرب لا تسقط بالتقادم.

### على مستوى المنظمات غير الحكومية

(أ) المطالبة بتنفيذ برامج وأنشطة مختلفة لتوثيق التضامن بين المنظمات غير الحكومية خاصة فيما يتعلق بحماية المرأة من العنف؛

(ب) تقديم الخدمات والمساعدة الالزمة للمرأة التي تقع ضحية للعنف؛

(ج) إقامة برامج وحملات تثقيفية لزيادة الوعي في المجتمع لمواجهة المشاكل المتعلقة بالعنف ضد المرأة والتعريف بالإجراءات التي يمكن اتخاذها للقضاء على العنف؛

(د) إعداد البرامج والدورات التثقيفية للمرأة وتوعيتها بحقوقها القانونية وتعريفها بالخدمات المتوفرة في حال تعرضها لأي شكل من أشكال العنف.

#### على المستوى العربي والدولي

(أ) تعزيز التعاون العربي والدولي بغية تحديد استراتيجيات إقليمية لمكافحة العنف ضد المرأة؛

(ب) عقد اجتماعات وحلقات دراسية تهدف إلى خلق الوعي أو زيارته لدى جميع الجهات المعنية بالعنف ضد المرأة؛

(ج) تقديم المعونة المادية والفنية من قبل الصناديق العربية والدولية للمؤسسات الخاصة التي ترعى ضحايا العنف؛

(د) تقديم الدعم اللازم للحكومات والمنظمات غير الحكومية لمواجهة أشكال العنف؛

(ه) تقديم الخدمات والاستشارة القانونية والمعونة للمرأة التي تتعرض للعنف؛

(و) إيلاء منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات العربية المختصة عناية خاصة للنساء اللواتي يتعرضن للعنف الجسدي والنفسي والاغتصاب في ظروف العدوان والاحتلال والنزاعات المسلحة والعقوبات الاقتصادية.

#### **حاء- مساعدة المرأة في إدارة الموارد الطبيعية وصون البيئة**

٤٠- تلعب العوامل الخارجية دوراً كبيراً في تلوث وتدحرج البيئة في المنطقة العربية، مثل تطبيق الدول الصناعية المتقدمة لسياسات التكيف الصناعي التي تستوجب نقل المصانع والمعامل التي لها مخلفات ذات تلوث بيئي عالي إلى خارج تلك الدول وأثر ذلك على البلدان العربية، بالإضافة إلى النفايات النووية.

٤١- إن المحددات البيئية وقصور الموارد الطبيعية في المنطقة العربية يؤثران بصورة سلبية على كفاية وشمول تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان، وخاصة الاحتياجات المتعلقة بالمرأة والطفل. لذلك، لا بد من إيلاء عناية خاصة بدراسة المسائل البيئية وبالعوامل المؤدية إلى تدهور البيئة في المجتمعات العربية وانعكاساتها على الأوضاع الصحية والاجتماعية والاقتصادية للمرأة والأسرة.

#### **-١- الهدف العام**

٤٢- تعزيز قدرة المرأة وضمان مساحتها الفعالة في صون البيئة وترشيد الإدارة السليمة للموارد الطبيعية.

## الاجراءات والتوجهات العملية المقترحة

### على مستوى الحكومات

- (أ) تنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين (ريو دي جانيرو، ١٩٩٢) للبيئة والتنمية المستدامة؛
- (ب) إشراك المرأة في وضع خطط إدارة الموارد الطبيعية والبيئية وفي متابعة ورصد تنفيذها بما في ذلك المشاركة في لجان المعاصفات وهيئات رقابة الصحة والبيئة؛
- (ج) إشراك المرأة في سن التشريعات البيئية ذات الأثر المباشر على صحة ورفاه المرأة وأسرتها وفي العمل على تطبيق التشريعات القائمة؛
- (د) توفير المعلومات والتأهيل والتدريب وتضمين مناهج التعليم موضوع الادارة السليمة للموارد الطبيعية والبيئة وتنمية قدرات المرأة في هذا المجال؛
- (ه) توفير مصادر الطاقة للمرأة الريفية حتى لا تلجأ إلى التحطيب الاعتباطي الذي يؤدي إلى التصحر؛
- (و) توفير مصادر للمياه الصالحة للشرب توأكدها نظم الصرف الصحي في المناطق الريفية وايجاد وسائل الاستفادة من المخلفات البيئية في استصلاح الاراضي والزراعة.

### على مستوى المنظمات غير الحكومية

- (أ) تركيز جهود المنظمات النسائية غير الحكومية لتكون أداة فعالة في تشكيل الرأي العام وقوة مؤثرة في اتخاذ المواقف الايجابية لتطبيق قرارات الادارة السليمة للموارد الطبيعية والبيئة ولسن التشريعات ومراقبة تطبيقها وذلك للحد من التدهور البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية؛
- (ب) توظيف خبرة المرأة ومعرفتها التقليدية التي تراكمت عبر السنين في مجال إدارة البيئة للقيام بمشاريع بيئية تردم خلايا لإعادة زراعة النباتات الطبية المهددة بالانقراض أو مشاريع إعادة استخدام القمامات والمخلفات الزراعية، وإيجاد السبل لتمويل هذه المشاريع ودعمها تكنولوجيا؛
- (ج) إجراء البحوث والمسوح والدراسات وجمع ونشر البيانات المتعلقة بإدارة المرأة لموارد البيئة كالماء والطاقة والوقود وأثر التدهور البيئي على صحتها ورفاهها وعلى أسرتها ومدى مساهمتها في صنع القرارات البيئية؛
- (د) حث الحكومات على التأكيد على حماية البيئة ودعم برامجها لا سيما تلك التي تحض على عدم قطع الاشجار وجرف التربة وتحويل المياه وعدم استخدام أو استيراد المواد الكيماوية التي يحظر استخدامها دولياً وغير ذلك من العمليات التي تسيء إلى البيئة وصونها.

## على المستوى العربي والدولي

- (أ) إنشاء بنك معلومات إقليمي تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) وتحديد المؤشرات الخاصة بمساهمة المرأة في إدارة البيئة وتأثير التلوث البيئي على صحة المرأة وأسرتها في المنطقة العربية؛
- (ب) عقد الحلقات والدورات التدريبية وورشات العمل حول دور المرأة العربية في صون البيئة وتدريب المهارات لجمع البيانات الخاصة بصحة المرأة والبيئة على مستوى القاعدة وإجراء الدراسات والبحوث حول إشراك المرأة في تخطيط وتنفيذ سياسات تنمية الموارد البيئية وإدارة البيئة وحمايتها وحفظها؛
- (ج) عدم السماح برمي النفايات النووية والسامة في البلدان العربية بحجة اجراء التجارب البيئية أو بأي حجة كانت؛
- (د) دعم المنظمات النسائية غير الحكومية التي تقوم بأنشطة تتعلق بالتوعية العامة وتنفيذ المشاريع البيئية؛
- (ه) تمويل ودعم برامج الحد من التلوث البيئي والصناعي؛
- (و) منع التلوث البيئي والتصدي للحروب ومبادراتها البيئية.

### **طاء- استخدام وسائل الاتصال بفعالية لتغيير الأدوار في المجتمع وتحقيق المساواة بين الجنسين**

٤٣- تقوم وسائل الإعلام المختلفة المقررة والمسموعة والمرئية في المنطقة، برسم صورة للمرأة العربية في بعض برامجها، تؤكد فيها على دورها التقليدي النمطي، وتسقط دورها الإيجابي والمتغير، الذي شارك فيه الرجل في مفاهيم جديدة تتعلق بتحسين نوعية الحياة والمشاركة في عملية التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. كذلك ترکز وسائل الإعلام العالمية على تشويه صورة العربي عامة وصورة المرأة العربية خاصة. فالإعلام هو أحد الأدوات الفعالة في تسريع عملية التنمية المستدامة، لما له من تأثير قوي على سلوك الناس وتصوراتهم، وهو أحد العوامل الهامة في تغيير العادات والتصرفات. كما أن للإعلام تأثيراً كبيراً على خلق الصور والسلوكيات الجديدة والتحفيز على العمل من أجل "التنمية والمساواة والسلام".

#### **١- الهدف العام**

٤٤- توظيف وسائل الإعلام بأشكالها المختلفة توظيفاً سليماً وذلك بإبراز الصورة الإيجابية لدور المرأة الفاعل في الأسرة والمجتمع وتطوير قدراتها ومهاراتها عبر تنفيذ برامج إعلامية مدرستة ذات رسالة تتضمن المفاهيم والقيم والصور التي تؤكدها الاستراتيجيات العربية والدولية للنهوض بالمرأة.

الإجراءات والتوجهات العملية المقترحةعلى مستوى الحكومات

- (أ) وضع استراتيجية وخطة واضحة وموحدة لوسائل الإعلام والاتصال تتعلق بالمرأة وقضاياها دورها في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛
- (ب) تعزيز دور النساء العاملات في وسائل الإعلام بما فيه إشراكاتهن في تخطيط وصنع القرار فيما يتعلق بالبرامج الإعلامية المختلفة؛
- (ج) تدريب النساء في وسائل الإعلام على الانتاج والإخراج والكتابة، من أجل العمل على تنفيذ البرامج الإعلامية الهدافـة وتبني قضايا اعلامية خاصة بالمرأة؛
- (د) مشاركة المرأة والرجل في الحوار الإعلامي والعمل والانتاج والبرمجة من أجل توحيد وجهات نظر ايجابية فيما يتعلق بقضايا المرأة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛
- (ه) انتاج الأفلام والمسلسلات التلفزيونية والمواد الإعلامية الأخرى التي تبرز دور المرأة الوطني ونضالها ضد الاحتلال وتوثيق صورها الايجابية لتبقى للأجيال القادمة؛
- (و) انشاء لجان مراقبة وتدقيق ومراجعة لاستماع وقراءة ومشاهدة جميع برامج ومواد الإعلام على المستويات المحلية لرصد المعايير من حيث المضمون ثم اتخاذ خطوات لوضع قواعد تنظيمية للاتصالات، وللتشديد على ما يتنافى والصورة الايجابية للمرأة في المجتمع العربي وينقص من قدرها بما في ذلك استخدام المرأة كوسيلة لترويج البضائع والسلع الاستهلاكية؛
- (ز) حث وسائل الإعلام على عدم تكريس التمييز الجنسي الذي تعاني منه الطفولة في المدن والأرياف وخاصة في الفئات الفقيرة والذي ينعكس سلباً على مختلف نواحي حياتها التربوية والصحية والنفسية، وذلك للمساعدة على خلق تنشئة اجتماعية متكافئة بين الجنسين.

على مستوى المنظمات غير الحكومية

- (أ) إعداد المواد الإعلامية المساعدة وتوزيعها على وسائل الإعلام لاستعمالها في برامج المرأة والبرامج المختلفة الأخرى لتعزيز دور المرأة في التنمية المستدامة؛
- (ب) إقامة الندوات والمحاضرات المتعلقة بقضايا المرأة وإدماجها في عملية التنمية والاستعانة بوسائل الإعلام لبثها على أوسع نطاق من أجل توعية المرأة (وخاصة المرأة الامية وغير المتعلمة) بحقوقها، دورها، وصورها الايجابية، ومن أجل تثقيفها وايصال المعلومات إليها؛
- (ج) انتاج واستعمال المواد الإعلامية بواسطة الفيديو كوسيلة تعليمية تثقيفية، وذلك لايصال مضمونها ورسائلها الى النساء والرجال في الريف والمناطق النائية التي لا تتوفر فيها وسائل الإعلام الأخرى.

## على المستوى العربي والدولي

- (أ) تشجيع الانتاج الجيد للبرامج العربية المشتركة بهدف ترويج صورة ايجابية للمرأة العربية;
- (ب) توظيف القمر الصناعي العربي (عرب سات) لبث البرامج التي تعزز قيمة المرأة العربية وادوارها في مجتمع متغير وإدماجها في عملية التنمية;
- (ج) الاستفادة في الإعلام العربي من المواد الإعلامية الأجنبية ذات المحتوى الإنساني والثقافي والاجتماعي والتربوي الهدف;
- (د) ايجاد شبكة اتصال بين المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية، لتبادل المواد الإعلامية التي تساعد المجتمعات الدولية على تفهم قضايا المرأة العربية، وتغيير صورتها السلبية في تلك المجتمعات;
- (ه) تقديم المساعدات المالية من قبل المنظمات الدولية المتخصصة للحكومات والمنظمات غير الحكومية لتدريب العاملين والعاملات في وسائل الإعلام على انتاج المواد الإعلامية التي تتعلق بتعزيز دور المرأة في التنمية وفي المساعدة الإنسانية وفي حفظ السلام والأمن الدوليين.

## **رابعا - الترتيبات المالية**

- ٤٥- ستشارك الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية ومؤسسات وصناديق التمويل في اتخاذ الترتيبات المالية التالية لتنفيذ خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٥ بما لا يتنافى والسياسات الاقتصادية لكل دولة من الدول العربية:
- (أ) تبني سياسة لتوفير التمويل وتحديد الموارد الالزمة ضمن موازنات المشاريع التنموية التي تساعد على النهوض بالمرأة;
- (ب) رصد المبالغ الالزمة في الميزانيات لتنفيذ برامج وخطط النهوض بالمرأة ومن ضمنها مخصصات لدعم وانشاء الآليات التي تُعنى بقضايا المرأة;
- (ج) إعطاء الأولوية لدعم وتنفيذ خطط العمل الخاصة بالمنظمات غير الحكومية والعاملة في مجال النهوض بالمرأة العربية واعتمادها على الذات وزيادة إسهامها في العملية التنموية;
- (د) دعم المنظمات غير الحكومية مادياً ولا سيما المنظمات الجماهيرية ذات الجذور والأنشطة في المناطق الريفية والاحياء الفقيرة في المدن؛

(ه) تسهيل الاجراءات الادارية لتأمين احتياجات المنظمات غير الحكومية غير الهدافة للربح من أدوات وأجهزة، بما في ذلك إمكانية الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية ولا سيما لما يستخدم في المشاريع الانتاجية العاملة في مجال تنمية المرأة والطفل ويعود بالفائدة على القطاعات الأكثر حاجة خاصة المرأة؛

(و) تنفيذ مشاريع إنتاجية صغيرة مدرة للربح (داخل المنزل أو خارجه) تراعي ظروف المرأة الاجتماعية وحاجاتها المعيشية؛

(ز) قيام مؤسسات وصناديق التمويل الاقليمية والدولية بالتنسيق فيما بينها منعاً للازدواجية عند توفير الدعم لإقامة المشاريع وتنفيذ البرامج الخاصة بخطة العمل العربية بغية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الشاملة لجميع الفئات من النساء ولكلفة المناطق بما فيها الريفية والنائية.

## خامسا - الترتيبات المؤسسية لتنفيذ ورصد خطة العمل العربية

٤٦- تنسيق البرامج والأنشطة ذات الطابع الاقليمي والدولي التي تنظمها لجنة مركز المرأة التابعة للأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) واللجنة الاقتصادية لأفريقيا (الاكا) والمكاتب والهيئات الاقليمية التابعة لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة والدائرة المعنية بشؤون المرأة التابعة للأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوتر) والمركز الأفريقي للمرأة.

٤٧- العمل على استمرار تقديم الدعم للجنة المرأة العربية والدائرة المعنية بشؤون المرأة في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ووجوب التنسيق بين هذا الجهاز الاقليمي والأجهزة المتخصصة الأخرى مع توسيع التعاون بينها وبين الأمانة التنفيذية في كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) واللجنة الاقتصادية لأفريقيا (الاكا).

٤٨- توفير مزيد من الدعم المالي والفنى للأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وذلك لتمكينهما من متابعة جهودهما في دراسة ورصد أوضاع المرأة في المنطقة العربية، وتقديم العون الفنى لأعضاء اللجنتين لتمكينهم من مواجهة مسؤولياتهم المتزايدة في تحقيق أهداف خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٥.

٤٩- دعم الجهات الفنية الاقليمية والمؤسسات والمراکز البحثية العلمية المعنية بقضايا البحث والدراسات الاجتماعية لجمع الاحصاءات والبيانات المتعلقة بالمرأة والمفصلة حسب نوع الجنس، ووضع المعايير والتصنیفات التي تحدد المناطق الريفية والحضارية والبدوية والمناطق النائية من خلال الدراسات الميدانية في الدول العربية، والقيام ببحوث ودراسات ومسوح ميدانية عن أوضاع المرأة في إطار المتغيرات المجتمعية، وتقديم الدعم المؤسسي لمركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوتر) وتزويده بالكفاءات الفنية للقيام بالمهام المنوطة به.

-٥٠ دعم آليات البحث والتدريب في المنظمات العربية والدولية، مثل دائرة المرأة في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وقسم المرأة والتنمية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوتر) في تونس، وكافة المؤسسات البحثية العاملة في قضايا المرأة العربية، باعتبارها آليات للمتابعة ولرصد تنفيذ التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٥، وذلك بتعزيز وبناء كفاءتها المؤسسية والبحثية، وتمكينها من خلال التنسيق والتعاون فيما بينها من إنشاء بنك إقليمي للمعلومات المتعلقة بالمرأة العربية وتحديد المؤشرات الخاصة بالمرأة وبأوضاعها في العالم العربي في شتى المجالات.

-٥١ توفير الدعم الفني والمالي للمنظمات غير الحكومية لتطوير بنائها المؤسسي وتبنيه قدراتها وامكاناتها حتى تعبّر عن الاحتياجات الحقيقية للمرأة العربية ولتعزيز التضامن والتنسيق فيما بينها فيما يخص القضايا الملحة للمرأة العربية.

-٥٢ إيجاد آلية رسمية خاصة تُعنى بشؤون المرأة مرتبطة مباشرة بأعلى سلطة تنفيذية، وتوفير ميزانية خاصة كافية لتنفيذ برامج ومشاريع النهوض بالمرأة التي تتضمنها الخطط والاستراتيجيات الوطنية.

-٥٣ دعم المنظمات غير الحكومية التنموية التي تُعنى بالنهوض بالمرأة العربية ودعوتها لإقامة شبكة عربية تجمعها، بهدف تعزيز التعاون وتبادل الخبرات وتنسيق الجهود الرامية إلى رفع مكانة المرأة والنهوض بها في كافة المجالات، والتنسيق فيما بينها ومع المنظمات واللجان العربية المتخصصة والمعنية بقضايا المرأة، ومع الشبكات الإقليمية والدولية الخاصة بالمنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة.